Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 16- Issue 3- September- 2026 | المجلد ١٦- العدد ٣ – ايلول- ٢٠٢٦

The Iraqi Role in Saudi-Iranian Relations

[1] Saif Saad Abdullah[2] Assistant Professor Dr. Arkan Ibrahim Adwan
[1] University of Anbar - College of Political Science

Abstract:

This study seeks to examine the key features of Iraq's role in Iranian–Saudi relations and to highlight Iraq's efforts to achieve a form of regional balance that serves the interests of all parties. This role is grounded in Iraq's possession of effective diplomatic instruments capable of containing most of the contentious issues between the two states.

Iraq represents a central within the hierarchy of Iranian–Saudi relations and constitutes one of the principal variables shaping the nature of either conflict or cooperation between them. Geographic proximity, along with social and cultural interconnectedness, has been among the most significant factors underpinning Iraq's distinctive role in pursuing regional balance between the two regional powers and in mitigating the intensity of rivalry and conflict between them over several decades. In addition, patterns of mutual economic interdependence linking Iraq with both Iran and Saudi Arabia have further reinforced this role.

Within this context, Iraqi foreign policy has relied on a range of diplomatic tools, including mediation, the narrowing of disagreement gaps, and the hosting of joint meetings and dialogues with Iranian and Saudi delegations. These efforts reflect Iraq's sustained endeavor to foster an environment of strategic balance and regional security and stability, thereby reducing the likelihood of protracted wars and conflicts that impose severe burdens on the peoples and governments of the region.

1: Email:
Sai23l2002@uoanbar.edu.iq
2: Email:
arkan_adwan@uoanbar.edu.iq

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2026.169186.1730

Submitted: 15/1/2026
Accepted: 10/2/2026
Published: 1/09/2026

Keywords:
Iraqi foreign policy
Iran
Saudi Arabia
regional balance
regional stability.

©Authors, 2026, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الدور العراقي في العلاقات السعودية – الإيرانية

[١] سيف سعد عبدالله [٢] أ.م.د. أركان إبراهيم عدوان
[١] جامعة الأنبار- كلية العلوم السياسية

الملخص:

تحاول هذه الدراسة الوقوف على أبرز ملامح الدور العراقي في العلاقات الإيرانية السعودية، وإظهار مساعي العراق لتحقيق نوع من التوازن الإقليمي بما يخدم مصلحة جميع الاطراف، نظرًا لما يمتلكه العراق من أدوات دبلوماسية فاعلة من شأنها احتواء أغلب ملفات الخلاف بين البلدين.

يعد العراق المحور الأساس في سلم أولويات العلاقات الإيرانية السعودية، ومن بين الملفات الرئيسة التي تحدد طبيعة الصراع او التعاون بين البلدين، إذ يشكل العامل الجغرافي والتقارب الاجتماعي والثقافي أحد أهم اواصر الترابط التي ميزت الدور العراقي في سعيه لتحقيق التوازن الإقليمي بين القطبين الإقليميين وتقليل حدة التنافس والصراع فيما بينهما على مدى عقود، إلى جانب الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين العراق وايران والسعودية، وقد اعتمدت السياسة الخارجية العراقية أدوات دبلوماسية متعددة على غرار الوساطة وتقليل فجوات الخلاف واستضافة القمم المشتركة للحكومة العراقية مع كل الوفود الإيرانية والسعودية، في إطار سعي العراق المستمر لخلق بيئة من التوازن الاستراتيجي والاستقرار الأمني والعسكري في المنطقة، بما يجنب الكثيرين لحروب ونزاعات طويلة ترهق شعوب وحكومات هذه الدول.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الخارجية العراقية ، إيران ، السعودية ، التوازن الإقليمي ، الاستقرار الإقليمي.

المقدمة

شهدت سياسات العراق الخارجية تغيرات جذرية منذ عام ٢٠١١، إذ خرجت القوات الأمريكية القتالية من البلاد وظفرت الحكومة العراقية المتعاقبة بفرصة إعادة رسم علاقاتها الإقليمية وفق ظروف متجددة يأتي في مقدمة هذه العلاقات علاقة العراق مع دولتي الجوار الكبيرتين السعودية وإيران فالعراق يقع جغرافياً على مفترق طريق بين المحورين الإيراني، والعربي بقيادة السعودية، ولذا لم يكن في وسع أي حكومة عراقية تجاهل أهمية توازن علاقاتها معهما بعد عام ٢٠٠٣، ومنذ العام ٢٠١٤ سارعت الحكومة العراقية نحو تطوير

علاقات مع الدول العربية، وفي مقدمتها السعودية، لإعادة الاعتدال لتوجهاتها الخارجية، وقد وجدت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ نفسها مجبرة على تحقيق التوازن ما بين علاقاتها من إيران ذات العمق التاريخ، ومن علاقاتها مع السعودية حديثة التغيير، خوفًا من ترجيح كفة أحد المحورين على الآخر.

أولاً: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في كونه يعالج واحدة من أهم قضايا الشرق الأوسط، إذ فرض الصراع الإيراني-السعودي نفسه كمتغير رئيس يسهم في تحديد طبيعة التفاعلات الإقليمية، ورسم الإطار العام لتوازن القوى الإقليمي في المنطقة، إلى جانب كونه عاملًا مهمًا في التأثير على أغلب الأزمات الداخلية للبلدان العربية، والتي يعد العراق من أبرزا نظرًا لقربه الجغرافي من البلدين اشتراكه بالعديد من الروابط الاجتماعية والصلات السياسية والاقتصادية مع طرفي النزاع.

ثانياً: إشكالية البحث

مثل الصراع الإيراني- السعودي علامة فارقة في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، وقد ألقى هذا الصراع على أغلب التفاعلات الإقليمية، وقد برز العراق كمتغير مهم في مسار الصراع بين البلدين، وفي ضوء ذلك تكمن أهمية البحث في الإجابة عن السؤال المحوري الآتي: ما طبيعة الدور العراقي في التأثير في مسار العلاقات الإيرانية-السعودية؟ ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية تتمثل بالآتي:-

١- ما هي دوافع التأثير العراقي في العلاقات الإيرانية-السعودية؟
٢- ما طبيعة الوسائل والأدوات التي اعتمدها العراق في تحقيق التوازن الإقليمي بين إيران والسعودية؟
٣- ما العوامل والمتغيرات المحددة لطبيعة التدخل العراقي في العلاقات الإيرانية-السعودية؟

ثالثاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من افتراض أساس مفاده وجود تأثير واضح للدور العراقي في تحديد طبيعة العلاقات الإيرانية-السعودية، وفرض الإرادة العراقية في تحقيق التوازن الإقليمي في المنطقة عبر إيجاد حالة من التفاهم المشترك بين الطرفين، إذ كلما برز الدور العراقي في العلاقات الإيرانية-السعودية كلما ساعد ذلك على إيجاد بيئة من الاستقرار المشترك في المنطقة.

رابعاً: أهداف البحث

يسعى البحث إل بيان أهمية الدور العراقي في تحقيق التوازن الإقليمي في مسار العلاقات الإيرانية-السعودية، واستعراض قدرات العراق في خلق بيئة إقليمية متوازنة لتجنب المنطقة حروب ونزاعات قد تكلفها عقود من الخسائر والمنازعات الداخلية

خامساً: منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، عبر استعراض الدوافع العراقية من تحقيق التوازن الإقليمي بين إيران والسعودية، ودراسة وتحليل وسائل الدور العراقي المعتمدة في تحقيق التوازن والاستقرار الإقليمي.

سادساً: هيكلية البحث

اقتضى موضوع البحث تقسيمه إلى ثلاثة محاور رئيسة، تناول المحور الاول الدوافع التي أسهمت في زيادة دور العراق كوسيط استراتيجي بين كل من إيران والسعودية، بينما تناول المحور الثاني أبرز الأدوات التي وظفها العراق للضغط على البلدين باتجاه تحقيق المصالحة والوفاق الدائم، فيما تناول المحور الثالث العوامل والمتغيرات المؤثرة في مسار العراق للعب دور فاعل في تحقيق التوازن الإقليمي.

I. المحور الأول

دوافع تحقيق التوازن العراقي في العلاقات السعودية- الإيرانية

يسعى العراق منذ عام ٢٠٠٣ إلى تحقيق توازن دقيق في علاقاته مع كلٍّ من المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، انطلاقاً من إدراكه لحساسية موقعه الجيوسياسي وتشابك مصالحه مع كلا القوتين الإقليميتين، وتنبع دوافع هذا التوازن من الحاجة إلى تجنّب الانحياز لأي طرف إقليمي بما يعرّض الأمن الوطني العراقي للاختلال، فضلاً عن الرغبة في تعزيز الاستقرار الداخلي، وتنويع الشراكات الاقتصادية والسياسية، واستعادة الدور العراقي المستقل في محيطه العربي والإسلامي، وبذلك أصبح تحقيق التوازن بين السعودية وإيران خياراً استراتيجياً لضمان بقاء العراق عامل توازن لا ميداناً للصراع في المنطقة.

إنّ إشراك إيران في النظام الأمني الخليجي–العراقي من شأنه أن يسهم في تخفيف حدة الصراعات الخليجية–الإيرانية، ويمهد لبدء حوار أمني جديد الطابع والمضمون، بعيداً عن منطق الصراع، بهدف تحقيق توازن إقليمي خليجي–إيراني أكثر استقراراً فالتكامل الإيراني مع الهياكل الأمنية الإقليمية يمكن أن يوفّر فرصاً حقيقية لخفض مستوى التوتر بين الجانبين

العربي والإيراني في منطقة الخليج وفي الوقت ذاته، يمنح هذا التكامل الولايات المتحدة الأمريكية قدرة أكبر على فرض تكاليف وضغوط على ايران في حال استمرارها في اتباع سلوك استفزازي يُعدّ مهدداً لمصالحها الأساسية، ومن شأن هذا المسار أن يؤدي إلى بناء نظام أمني أكثر استقراراً، يقلل من اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي الست على الوجود العسكري الأمريكي، ويُسهم في إيجاد توازن إقليمي أقوى يتوافق مع مصالح جميع الأطراف في المنطقة[١].

وتتمثل أولى أهداف السياسة الخارجية العراقية في مكافحة الإرهاب بجميع الوسائل، إذ أسهمت وزارة الخارجية العراقية منذ عام ٢٠١٤ في إرساء اتفاق دولي مشترك لمواجهة "تنظيم داعش الإرهابي" والقضاء عليه، وقد تميزت السياسة الخارجية للعراق باتباع نهج الحياد الإيجابي والابتعاد عن الانخراط في المحاور المتصارعة، سواء على المستوى الدولي بين الولايات المتحدة وروسيا أو على المستوى الإقليمي بين السعودية وإيران، إدراكاً من صانع القرار العراقي بأن مصلحة العراق تكمن في البقاء خارج دائرة الصراعات الإقليمية[٢].

وفي هذا الإطار، حرص العراق على الوقوف على مسافة واحدة من جميع القوى، مما جعله قوة إقليمية مؤثرة تعمل على التقريب بين وجهات النظر المتباينة في المنطقة وقد أسهمت هذه المعطيات مجتمعة في صياغة سياسة خارجية جديدة ومختلفة عن المراحل السابقة، التي اتسمت بانكفاء العراق على ذاته وتراجع دوره الإقليمي نتيجة الأزمات الداخلية المتعاقبة التي شهدها قبل تشكيل حكومة حيدر العبادي عام ٢٠١٤[٣].

فضلاً عن ذلك، تفرض هذه التأثيرات أن يقوم المبدأ الحيادي الذي يميز السلوك السياسي الخارجي للعراق على إظهار انطباع إيجابي بشأن تمسك العراق بالبقاء خارج دائرة الصراع الإقليمي، مع الحفاظ على مسافة متوازنة من تنافس القوى الدولية ويُعدّ هذا النهج فرصة حقيقية لتحقيق انفتاح سياسي يتيح للعراق التحرك نحو الساحات الإقليمية المركزية في جواره القريب، بما يسهم في الحد من تدهور علاقاته الخارجية وتعزيز حضوره الدبلوماسي، ويُعدّ هذا المبدأ ركيزة أساسية في السياسة الخارجية العراقية الحديثة، إذ يسعى العراق من

(١) جاسم يونس حريري، *قراءة في التحديات تجاه العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد عام ٢٠١٨* ، (٢٠٢٠)، ص٨٩ – ٩٠.

(٢) عمار سعدون سلمان البدري، *دور الدبلوماسية العراقية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية بعد عام ٢٠١٦* ، (كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٤)، ص١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص١٠.

خلاله إلى انتهاج سياسة متعددة الأبعاد تقوم على الوقوف على مسافة واحدة من جميع أطراف النزاع ذات الصلة بالشأن العراقي[١].

يستلزم ذلك صياغة سياسة خارجية فاعلة تعتمد على أطر علمية دقيقة تستند إلى الحقائق الجيوسياسية وإلى تحولات موازين القوى التي يشهدها النظام الدولي في سياق تفاعلاته المستمرة، بما يتيح للعراق مواجهة التحديات واستثمار الفرص من خلال تفعيل آليات التوازن والتكيّف والتدرّج التكتيكي، إلى جانب الارتباط الإقليمي والدولي المنظّم، وبهذا يكون العراق أمام مرتكز استراتيجي واضح المعالم، تتجسد مقوماته الأساسية في تأثيره الجيوبوليتيكي في صياغة سلوكه السياسي الخارجي، استناداً إلى منطلقات واقعية فرضتها طبيعة دوره ومكانته والتحديات المحيطة به[٢]، ومن هذا المنطلق، أصبح السلوك السياسي الخارجي يتجاوز الأطر التقليدية المرتبطة بقضايا الأمن والقوة العسكرية ليشمل أبعاداً أوسع تتمثل في الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المهام الاستراتيجية[٣].

وعليه فمن أجل فهم استراتيجية السلوك السياسي العراقي، تبرز الحاجة إلى تجاوز التعقيدات والتحديات التي ترافق عملية تحقيق أهداف السياسة والدبلوماسية الخارجية لكل دولة، بما في ذلك العراق، ضمن بيئة دولية وإقليمية تتسم بالتغير المستمر وتشابك المصالح.

ولا سيما في ظل انتشار مفهوم "منحدر فقدان القوة"*، الذي يشير إلى تراجع القوة التأثيرية للدولة تجاه دولة أخرى، وفقاً لمعادلة تقيس أبعاد المصالح التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها على المستويين الداخلي والخارجي من جهة، ومن جهة أخرى، تُظهر هذه المعادلة مدى قدرة الدولة على تأمين نفوذها ومصالحها في المناطق المجاورة جغرافياً استناداً إلى مؤشر فاعلية استراتيجيتها في إدارة هذا النفوذ وضبط توازناتها الإقليمية وفقاً للمواقف والقضايا المشتركة بين الطرفين[٤].

---

(١) حيدر علي حسين، "بين التوازن والتكييف الاستراتيجي - رؤية في أنماط السلوك السياسي العراقي الخارجي"، *مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد*، المجلد ١١، العدد ٤١، (٢٠٢٢): ص٢٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٤١.

(٣) لويد جنسن، *تفسير السياسة الخارجية*، (ترجمة: محمد أحمد مفتي ومحمد السيد سليم)، (جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية: ط١، ١٩٨٩)، ص ٢٥٨.

* **منحدر فقدان القوة (Power Decline Slope):** يُشير هذا المفهوم إلى المسار التدريجي الذي تمرّ به الدول عندما تبدأ قدراتها في مجالات النفوذ السياسي أو الاقتصادي أو العسكري بالتراجع، مما يؤدي إلى انخفاض مكانتها الإقليمية أو الدولية، ويُعد هذا المنحدر مؤشّرًا على تحوّل موازين القوى نتيجة عوامل داخلية مثل الأزمات البنيوية وضعف مؤسسات الدولة، أو خارجية مثل التغيرات في البيئة الدولية وتبدّل التحالفات، ويُستخدم المفهوم في تحليل ظاهرة الانحدار الاستراتيجي للدول ضمن دراسات القوة والنظام الدولي.

(٤) سليمان أعراج، *السياسة الخارجية من منظور التنمية*، (الجزائر: جامعة الجزائر ٠٣، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، ٢٠٠٩)، ص ٣٨-٣٩.

من هذا المنطلق بدأ العراق يخطو خطوات جديدة على صعيد تمكين معادلتي الأمن والاستقرار، ولا سيما بعد الانتصارات التي تحققت ضد التنظيمات الإرهابية المسلحة، وعلى رأسها "تنظيم داعش الإرهابي" منذ عام ٢٠١٦، كما شرع في إعادة تقييم ومراجعة شاملة لمجمل الاستراتيجيات السابقة، في إطار مساعٍ لتوطين الأمن وإدارة ملف الاستقرار داخل العراق وخارجه ضمن محيطه الإقليمي المباشر، وانطلاقاً من ذلك، يتضح أن السياسة الخارجية العراقية شهدت تحولات متسارعة تمثلت في الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف الإقليمية، واعتماد مواقف تصالحية تهدف إلى حل الأزمات، بوصفها وسيلة فاعلة لتعزيز التواصل مع محيطه الجغرافي، وتأكيد قدرته على التأثير في الفضاءات الإقليمية المحيطة، وقد أسهمت هذه الرؤية في تعزيز النزعة البراغماتية التي أدت إلى تحولات جيوبوليتيكية في علاقات العراق الخارجية، بما يدعم مكانته الإقليمية والدولية ويُعدّ الحياد الإيجابي الذي اتسمت به السياسة الخارجية العراقية ترجمةً لهذه الرؤية، إذ منح انطباعاً إيجابياً بشأن تمسك العراق بالبقاء خارج دائرة الصراعات الإقليمية، خاصة تلك التي تجمعه بدول تربطه بها روابط جيوبوليتيكية معقدة، ومع ذلك، فإن إبقاء العراق خارج إطار التفاعلات السياسية الإقليمية ليس بالأمر اليسير، خصوصًا في ظل سعيه إلى إعادة التموضع داخل الإقليم من خلال بناء الثقة مع القوى الإقليمية المحيطة وتفعيل دوره كفاعل متوازن يسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي[١].

لذ فإن العراق يسعى في إطار علاقاته الخارجية، إلى تأسيس أرضية متينة للتفاعل الإقليمي والدولي من خلال أنماط المقاربات الدبلوماسية التي ينتهجها، والتي تعكس إدراكه لأهمية موقعه ودوره في المنطقة فالعراق يمتلك رصيداً تاريخياً وتراكماً حضاريًا وسياسيًا يمنحه القدرة على الاضطلاع بدور إيجابي مؤثر في معالجة قضايا الإقليم وتعزيز استقراره، وهو ما يؤكد جدارته واستحقاقه لمكانة فاعلة في محيطه الجغرافي والسياسي[٢].

وعلى الرغم من تخطي العراق لمرحلة مفصلية وانتصار بحرب ضارية خاضها ضد التنظيمات الإرهابية، بيد أنه استطاع أن يؤثر في هيكلية التحالفات والتوازنات الإقليمية، وهو ما أمكنه من تبوء مكانة إضافية في مجال السياسة الخارجية، وقد تحقق ذلك رغم المعوقات والتحديات التي واجهت النظام السياسي الجديد، ما استدعى من العراق انتهاج سياسة انفتاح

(١) علي زياد العلي، *منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الأزمة الخليجية: نحو دور مرتقب وتوازن إقليمي جديد، في كتاب مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج عقدة الجيوبوليتيك والتنافس الاقليمي*، (بيروت: مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٨)، ص ٢٢٥.

(٢) فراس عباس هاشم و محمد كريم الخاقاني، "ديناميكية الأداء في السياسة الخارجية العراقية بين فرص التعاون والتدافع الجيوبوليتيكي"، *مجلة المعهد*، العدد ٦، (٢٠٢١): ص٣٢٩.

واسعة تجاه جميع دول العالم، ولا سيما الدول الإقليمية والعربية، على أساس المصالح المشتركة والتعاون المتبادل الذي يضمن تحقيق الاستقرار والتنمية المتوازنة في المنطقة[١].

إنَّ تغيير النظام السياسي في العراق أدى إلى تحلل السياسة الخارجية العراقية من دائرة المركزية والتفرد بالسلطة، إذ أُعيدت هيكلة مؤسسات الدولة لتقوم على أسس ديمقراطية تشمل سلطة تشريعية منتخبة وحكومة تمثل الإرادة الشعبية وقضاءً مستقلاً، كما أفرز هذا التحول تعدداً في مراكز القوة والتأثير داخل الساحة السياسية، تمثل في الأحزاب والنخب السياسية والثقافية والدينية، إلى جانب المنظمات المدنية والنشطاء السياسيين ووسائل الإعلام والفضائيات، فضلاً عن اتساع مساحة حرية التعبير والتظاهر السلمي، بما أسهم في تعزيز المشاركة السياسية الواسعة التي تعكس تنوع الرؤى المجتمعية، وقد أسهمت هذه التحولات في توسيع قاعدة البيانات الاستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية، بحيث أصبحت مقيدة بمعطيات الواقع الداخلي ومتغيرات النظام السياسي، إذ إن أي تغيير في هذين العاملين ينعكس مباشرة على قدرة العراق وحرية حركته في المجال الخارجي، ونتيجة لذلك، وجدت الدولة العراقية نفسها أمام جملة من التحديات المعقدة على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، تستدعي انتهاج مقاربات دقيقة ومتوازنة في إدارة سياستها الخارجية[٢].

وفيما يخص العلاقات مع المملكة العربية السعودية وإيران، فقد تم انقطاع العلاقات الدبلوماسية بينهما بشكل كامل عام ٢٠١٦، وقد سعى العراق خلال فترة رئاسة عادل عبد المهدي إلى الاضطلاع بدور الوساطة الجادة بين السعودية وايران بهدف تخفيف حدة التوتر وإعادة قنوات التواصل بين الجانبين، ورغم أن عدداً من دول المنطقة مثل باكستان وسلطنة عُمان كانت قد سبقت العراق بمحاولات مماثلة، فإن تلك الجهود لم تحقق نتائج ملموسة في تقريب وجهات النظر؛ ومع بداية عام ٢٠٢١، وبعد انتهاء الولاية الاولى للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عام ٢٠٢٠ وما تبعها من مصالحة خليجية، برزت مجدداً مبادرات وساطة إقليمية ودولية من دول مثل قطر والكويت وروسيا، سعت جميعها إلى تهيئة بيئة تفاوضية جديدة بين السعودية وايران تمهيداً لخفض مستوى التوتر في المنطقة[٣].

إلا أنه بعد مرور خمسة أعوام على انقطاع العلاقات السياسية والاقتصادية بين ايران والسعودية، وبفضل المساعي المتواصلة لعدد من الدول، وفي مقدمتها العراق، تمكنت حكومة مصطفى الكاظمي من إنجاح جهود الوساطة بين الجانبين، حيث انطلقت الجولة الأولى

(١) أمجد حامد جمعة، *العراق وافاق علاقاته الاقليمية*، (بغداد: مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث، ٢٠١٨)، ص٢-٣.

(٢) سيف حمزة لفتة، "متغيرات السياسة الخارجية العراقية وتأثيرها على البيئة الداخلية"، *مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية*، العدد ٩٩، (٢٠٢٤): ص٨٣١.

(٣) علي نجات، *الوساطة العراقية بين إيران والسعودية الدوافع والعواقب*، (سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢)، ص١٥.

من المحادثات بينهما في نيسان عام ٢٠٢١، وبعبارة أخرى، فقد أسفرت الجهود الدبلوماسية العراقية، المستندة إلى علاقات متوازنة وجيدة مع كلٍّ من ايران والسعودية، عن عقد مباحثات مباشرة بين مسؤولي البلدين للمرة الأولى منذ قطع العلاقات بينهما عام ٢٠١٦، وإن كانت تلك المباحثات قد جرت في أجواء من السرية والتحفظ الدبلوماسي(١).

ولعل أهم الدوافع والأهداف الرئيسة للعراق في وساطته بين ايران والسعودية؛ هو العمل على تقليل حدة التوتر بين الجارتين القويتين، منعاً لتصاعد النزاعات التي تنعكس آثارها السلبية على الأوضاع السياسية والأمنية في بغداد، فالعراق يسعى من خلال هذه الوساطة إلى ردم الفجوة بين الطرفين على أمل أن ينعكس تحسن العلاقات الإيرانية–السعودية على الداخل العراقي بشكل إيجابي، والابتعاد عن سياسة الاستقطاب الإقليمي، وتجنب صانع القرار للعديد من الضغوطات التي قد تفرضها حالة التوتر بين الطرفين(٢).

ويلعب العراق دور الوسيط من منطلق السعي إلى تعزيز الاستقرار الداخلي، لاسيما أن كلاً من ايران والسعودية تمتلكان نفوذاً وتأثيراً واضحاً في الساحة العراقية ومن هذا المنطلق، فإن التهدئة الإقليمية تمثل مصلحة استراتيجية للعراق، إذ من شأنها أن تُسهم في تخفيف الضغوط الأمنية والسياسية على حكومته، خاصةً في ظل الحديث عن استمرار تهديدات بعض الجماعات أحياناً باستهداف الأراضي السعودية انطلاقاً من الداخل العراقي(٣).

تُعدّ كل من السعودية وإيران لاعبان مؤثران في المنطقة وفق المعطيات السياسية، من خلال دور كل منهما وبالأخص إيران في مختلف القضايا الإقليمية، وبناءً على ذلك فإن أي خلاف بينهما ينعكس في شكل أزمات داخلية عراقية، وهو ما ينبع من مبدأ عولمة الخطر خارج حدود كلتا الدولتين(٤).

وقد كان عام ٢٠١٥ بمثابة عام التحول في السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق، إذ تبنت سياسة انفتاح إيجابي في محاولة لإعادة ترميم العلاقات التي ظلت شبه مجمدة منذ عام 2003، وكان لذلك أسباب ودوافع متعددة، ففي عام 2014 شنّ "تنظيم داعش الارهابي" هجوماً واسعاً على مدينة الموصل بعد أن سيطر على أجزاء كبيرة من الأراضي السورية، ثم

(١) المصدر نفسه، ص١٦.
(٢) سعد السعيدي،"نحو نجاح الوساطة بين إيران والسعودية، ما الذي تريده بغداد من الرياض وطهران"، ورشة تنفيذية، مركز البيان للدراسات، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٢٦.
(٣) شبكة الأناضول، إبراهيم صالح، هل ينجح العراق في إنهاء قطيعة السعودية وإيران؟، تاريخ النشر: ٧ تموز ٢٠٢١، شوهد بتاريخ: ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://www.aa.com.tr/ar.
(٤) موقع العالم الجديد، هل يتأثر العراق بتعثر المفاوضات بين السعودية وإيران؟، تاريخ النشر: ١٦ آذار ٢٠٢٢، شوهد بتاريخ: ١٨ تشرين الثاني ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/٨١٠١.

ألغى الحدود بين العراق وسوريا في المناطق التي استولى عليها، ليُحكم سيطرته على نحو نصف مساحة العراق، معلناً قيام ما أسماه بـ "الخلافة في مدينة الموصل"، إحدى الحواضر العربية والإسلامية العريقة، وقد شكّل هذا الحدث منعطفاً خطيراً جعل دول الشرق الأوسط، ولا سيما دول الجوار العراقي، التي تُدرك أن سياسة ترك العراق أو الاكتفاء بالمراقبة قد تُعرّض المنطقة بأكملها لهزات عميقة تهدد استقرار أنظمتها في أي لحظة تاريخية[١].

ومن الأسباب الملحّة الأخرى التي دفعت السعودية إلى التوجه نحو العراق، أنها كانت تمرّ بمرحلة من التنافس والتقاطع والصراعات مع عدد من الدول والجهات الفاعلة في المنطقة، إذ وجدت نفسها منخرطة في حرب اليمن ضد جماعة أنصار الله الحوثيين بعد الانقلاب الذي قامت به الجماعة على السلطة الحاكمة في اليمن عام ٢٠١٤[٢].

من الدوافع والأسباب المهمة التي تدفع السعودية نحو العراق هي المكاسب الاقتصادية التي يمكن أن تحققها من خلال رفع مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ولا سيما أن العراق أصبح سوقاً استهلاكياً جاذباً لدول المنطقة، ومن هذا المنطلق، تسعى المملكة العربية السعودية، بما تمتلكه من ثقل اقتصادي كبير، إلى منافسة تركيا وإيران في هذا المجال، لما لذلك من انعكاسات إيجابية على الاقتصاد السعودي، من خلال تصدير منتجات عالية الجودة بأسعار مناسبة، إذ من المعروف أن المنتجات السعودية تتميز بجودتها العالية ومطابقتها للمعايير الدولية[٣].

أما من جانب العراق، فإن أحد الدوافع السياسية الأساسية في سعيه لتحقيق توازن بين السعودية وايران يتمثل في الحفاظ على سيادته واستقلال قراره الوطني؛ إذ يدرك صُنّاع القرار أن الحياد هو الخيار الأنسب لتجنّب الانخراط في محاور إقليمية متصارعة قد تجعل العراق ضحية للتجاذبات بين القوى الكبرى في المنطقة، وقد عبّرت المواقف الحكومية والبرلمانية العراقية بوضوح عن هذا التوجه، مؤكدة أن العراق لا يرغب في أن يكون محوراً ضمن مواجهة إيرانية–سعودية، بل يسعى إلى الوقوف على مسافة واحدة من كلا الطرفين،

(1) Renad Mansour, " Saudi Arabia's New Approach in Iraq", center for Strategic and International Studies (CSIS), Analysis Paper, November٢٠١٨, p4.

(٢) ميثاق خير الله جلود منصور القره غولي، "السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق ٢٠١٥-٢٠١٩: مرحلة انفتاح وتنافس إقليمي"، *مجلة الخليج العربي جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي*، المجلد ٤٩، العدد ٣، (٢٠٢١): ص١٠.

(٣) المصدر نفسه ص١١.

انسجاماً مع نص الدستور العراقي الذي ينص على أن العراق لا يكون منطلقًا لتهديد أي دولة، وأن علاقاته الخارجية تقوم على مبدأ حسن الجوار مع جميع الدول[١].

ومن بين الدوافع السياسية أيضاً منع أي دولة مجاورة من لعب دور مهيمن أو محاور داخل العراق فقد شهدت فترة رئاسة نوري المالكي الأولى تقارباً واضحاً مع ايران تزامناً مع توتر العلاقات مع الدول العربية، وخاصة السعودية، ما أدى إلى تدهور أمني وتصاعد صراع القوى الداخلية، ومن ثمّ أدركت الحكومات المتعاقبة بدءً حكومة من السيد العبادي عام ٢٠١٤ أهمية كسر هذا الانفراد، فعمدت إلى إعادة التواصل مع المملكة وفتح صفحة جديدة من التعاون، مقابل سعي الدول الخليجية وفي طليعتها السعودية وتحت ضغوطاً أمريكية مستمرة إلى توسيع نطاق عمل القطاع الخاص الاقتصادي في العراق ومحاولة الاقتراب المستمر من المشهد العراقي وتحجيم الدور الإيراني في العراق[٢].

ودائماً ما يؤكد العراق أنه ملتزم في برنامجه الحكومي بأن يكون دولة ذات سيادة لا تتدخل في شؤون الدول الأخرى، وأن يقف على مسافة واحدة من جميع الدول، ولا سيما الدول المتنافسة ذات العلاقات غير الودية وبهذا المعنى السياسي، يُعدّ مبدأ التوازن وسيلةً لتكريس النهج الحيادي الإيجابي في السياسة الخارجية العراقية، وإبعاده عن سياسات الاصطفاف المحوري في البيئة الإقليمية والدولية[٣].

ومن جانب آخر، فقد لعبت الاعتبارات الاقتصادية دوراً محورياً في حرص العراق على تحقيق توازن في علاقاته مع السعودية وإيران، إذ إن استقرار العلاقة مع أي من الجارتين الكبيرتين ينعكس مباشرة على الاقتصاد العراقي الهش، سواء من حيث التجارة والاستثمار أو تأمين احتياجات الطاقة والبنى التحتية، فإن الاقتصاد العراقي المتعثر منذ مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على الطاقة المستوردة من إيران، إذ يستورد العراق نحو ٢٨ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا لتشغيل محطات توليد الكهرباء، إضافة إلى نحو ١,٣٠٠ ميغاواط من الكهرباء الموردة من إيران لتغطية جزء من

(١) فريدريك ويري وكريم سجادبور، توازن بعيد المنال: أميركا وإيران والمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط المتغيّر، ٢٠١٤، شوهد بتاريخ: ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://carnegieendowment.org.

(٢) بشار فتحي جاسم العكيدي، التطورات المعاصرة في العالقات العراقية السعودية ٢٠١٤-٢٠١٨، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد ٣، العدد ٣٨، جامعة واسط، كلية الآداب، تموز ٢٠٢٠، ص ٣٢٤.

(٣) مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الحلبوسي في السعودية لإعادة التوازن لعلاقات العراق الإقليمية، ٢٠١٨ ،شوهد بتاريخ: ١٧ تشرين الثاني ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://rawabetcenter.com/archives/.

احتياجاته الطاقوية [١]، وفي المقابل، تسعى السعودية إلى تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال تعاونها مع العراق عبر الاستثمارات وإمدادات الطاقة فقد تعهدت السعودية بتقديم خطوط كهرباء ومولدات لتغطية احتياجات العراق بشكل عاجل، وعرضت تقديم قروض واستثمارات لدعم عمليات إعادة الإعمار وتشير الأرقام إلى أن السعودية قدمت نحو ١.٥ مليار دولار كمنحة تمتد لعشر سنوات ضمن التعهدات الدولية البالغة نحو ٣٠ مليار دولار لإعادة إعمار العراق، ومن شأن استقرار العلاقات الثنائية أن يسهم في زيادة حجم الاستثمارات والتبادل التجاري، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين العراق والسعودية نحو ٦ مليارات دولار خلال العقد الأخير، مع تزايد ملحوظ في دخول الشركات السعودية إلى السوق العراقية[٢].

وعليه تمثل المشاريع الاقتصادية في خطة بغداد فرصة لتخفيف اعتمادها الأحادي على مورد واحد للطاقة فإدراكاً لمخاطر فرض العقوبات الأمريكية على ايران وعلى جدية العمل باستثناءات خاصة للعراق، شرع العراق في تنويع مصادر إمداد الكهرباء والغاز ومن ذلك مشروع الربط الكهربائي الخليجي-العراقي مع شركة "أكوا باور" لبناء محطة طاقة شمسية بقدرة ١٠٠٠ ميغاواط في محافظة النجف[٣]، علماً بأن العراق كان يستورد نحو ١١٠٠ ميغاواط من الكهرباء الإيرانية يوميًا[٤]. ويُعد هذا التنويع الاقتصادي والطاقوي والسعي المستمر للوساطة من قبل الجانب العراقي مقدمة لتحقيق توازن سياسي؛ إذ أن الاعتدال في العلاقات يحفز تدفق استثمارات خارجية وبنية تحتية ترفع من قدرات الاقتصاد العراقي بلا شك، طموح العراق إلى الصعود الاقتصادي والعوائق التي تعترضه، من فساد وبطء إنجاز مشاريع، تدفعه إلى الاستفادة من القوى الإقليمية بالقرب منه (إيرادات نفطية السعودية، خبرات إعادة الإعمار السعودية والخليجية، ووقود إيراني ميسَّر) وفي المجمل، يرى المراقبون أن العراق يهدف من وراء توازنه الخارجي إلى جذب فرص اقتصادية وتمويلية من كلا الجانبين بدل من استمرار حالة الصدام المتبادل بينهما[٥].

وتبعًا لذلك فإن تحقيق التوازن في العلاقات السعودية–الإيرانية يمثل خياراً استراتيجياً للعراق لا تكتيكاً مؤقتاً، لأنه يمس جوهر أمنه القومي واستقراره الداخلي فكل اختلال في هذه المعادلة ينعكس فوراً على المشهد الداخلي، اقتصادياً وسياسياً وطائفياً لذلك تسعى بغداد إلى

(١) مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق يسعى لعلاقات متوازنة بين إيران والسعودية الانعكاسات الاقتصادية، ٢٠٢٣، متاح على الرابط الآتي: https://rawabetcenter.com/
(٢) موقع العربية، السعودية: ١.٥ مليار دولار لإعمار العراق وتمويل وارداته، تاريخ النشر: ٤ شباط ٢٠١٨، شوهد بتاريخ: ٢٥ آب ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/qcHLLe.
(٣) هاري هـ إستبانيان ونعام ريدان، خارطة طريق استراتيجية نحو تحويل الطاقة في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٢١.
(٤) موقع الجزيرة الإخباري، العراق: نواصل استيراد الكهرباء من إيران، تاريخ النشر: ٥ آذار ٢٠١٩، شوهد بتاريخ: ٢ تشرين الأول ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/m5Uj5p.
(٥) سعد السعيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

جعل سياستها الخارجية قائمة على الحياد الإيجابي، معتمدة على أدوات دبلوماسية ووساطات نشطة تحفظ مصالحها الوطنية وتجنبها الانخراط في صراعات إقليمية مفتوحة.

II. محور الثاني

أدوات تحقيق التوازن العراقي في العلاقات السعودية – الإيرانية

يُعدّ تبنّي استراتيجية التوازن في السياسة الخارجية العراقية تجاه السعودية وإيران خياراً استراتيجياً لا غنى عنه لأي حكومة عراقية حاضرة أو مقبلة، نظراً لموقع العراق الجغرافي والسياسي الحساس بين قوتين إقليميتين تتباينان تاريخياً وعقائدياً، فقد أثبتت التجارب أن تحقيق التوازن في هذه العلاقات هو السبيل الأمثل للحفاظ على الاستقرار الداخلي والإقليمي، في حين يؤدي الانحياز لأي طرف إلى توترات وانقسامات سياسية وأمنية يصعب احتواؤها؛ وقد اختلفت الحكومات العراقية منذ عام ٢٠٠٣، في إدارة هذا الملف؛ فبينما اتجهت حكومة رئيس الوزراء الأسبق السيد نوري المالكي نحو توطيد العلاقات مع إيران على حساب العمق العربي، ولا سيّما مع السعودية، تبنّت حكومة حيدر العبادي (2014) نهجاً أكثر اعتدالاً، ثم وصلت سياسة التوازن إلى ذروتها في عهد مصطفى الكاظمي(2020–2022) ، واستمرت حكومة محمد شياع السوداني في المسار ذاته، مؤكدة في برنامجها الحكومي على ضرورة أن يكون العراق دولة ذات سيادة تقف على مسافة واحدة من جميع الدول، وبخاصة المتنافسة منها.

وقد ترسّخت فكرة التوازن في أوساط القوى السياسية العراقية، لتصبح جزءً من الاستراتيجية الوطنية الهادفة إلى تجنّب سياسة المحاور وتحقيق الاستقرار الداخلي فالصراع السعودي–الإيراني، رغم تباين حدّته بين فترة وأخرى، يبقى واقعاً دائماً في المشهد الإقليمي، ما يجعل العراق مضطراً إلى اعتماد سياسة متوازنة قائمة على الوساطة والانفتاح والحياد الإيجابي ومنذ عام ٢٠١٧، وضعت الحكومات العراقية سلسلة من الملامح والآليات العملية لتفعيل هذه الاستراتيجية على مستوى العلاقات الخارجية، بما يضمن للعراق دوراً فاعلاً ومؤثراً في محيطه العربي والإقليمي[١].

أولا: تفعيل السياسة الخارجية المتوازنة

رغم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية العراقية في التوفيق بين علاقاتها العميقة مع إيران وصلاتها المتجددة مع الدول العربية، ولا سيما السعودية، فقد اختار العراق نهج الوساطة الدبلوماسية كأداة لتحقيق التوازن واستعادة دوره الإقليمي إذ يسعى إلى أن يكون

(١) ربا صاحب عبد، "مكانة العراق الاستراتيجية وأثرها في توازنات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط"، *مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف*، العدد ٦، أيلول، (٢٠٢١): ص ٣١٥.

جسر تواصل بين السعودية وايران عبر حوار مباشر يهدف إلى تهدئة التوتر ووضع أطر مستقرة للعلاقات العربية–الإيرانية، وقد بدأ العراق بهذا المسار منذ نهاية حكومة العبادي وتطور في عهد الكاظمي، ثم حظي برعاية خاصة في حكومة السوداني، إذ حرصت جميعها على تقريب وجهات النظر بين القوتين الإقليميتين ضمن سياسة قائمة على احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وقد تجسدت هذه السياسة فيما يُعرف بـ الدبلوماسية الضامنة التي تسعى لترسيخ الاستقرار من خلال تفعيل الاتفاقيات الثنائية، مثل المجلس التنسيقي العراقي–السعودي، وبناء علاقات اقتصادية واستثمارية متوازنة مع الطرفين كما أن الاتفاق السعودي–الإيراني الأخير أسهم في دعم هذا التوجه ومنح العراق فرصة لتعزيز دوره كوسيط فاعل يسعى إلى تحويل التنافس الإقليمي إلى تعاون يخدم الأمن والاستقرار المشترك[١].

ويُظهر التوجّه العراقي في السنوات الأخيرة حرصاً واضحاً على تحقيق التوازن في مواقفه من القضايا العربية والإسلامية، من خلال اتباع سياسة الحياد الإيجابي والابتعاد عن سياسة المحاور، إذ يسعى العراق إلى الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف دون التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، سواء السعودية أو إيران، على المستوى الرسمي والدبلوماسي[٢].

وانطلاقًا من هذا المبدأ، تبنّى العراق سياسة خارجية متوازنة تهدف إلى بلورة نموذج جديد في التفاعل الإقليمي يقوم على المشاركة البنّاءة والتعاون المشترك بعيداً عن الاصطفافات السياسية أو الانخراط في الصراعات، ويعني ذلك عملياً التزام العراق بنهج عدم الانحياز وتجنّب الوقوع ضمن أي محور إقليمي ذي طابع استراتيجي متشنّج، لما لذلك من مخاطر في توليد أزمات جديدة واستقطابات إقليمية قد تؤثر سلباً على استقرار المنطقة ومكانة العراق فيها[٣]، على الرغم من حالة الاستقطاب الإقليمي والدولي التي أثّرت بصورة مباشرة في رسم ملامح السياسة الخارجية العراقية، فإنّ القضية الجوهرية تبقى في قدرة العراق على استثمار البيئة الإقليمية لصالحه عبر تحقيق المكاسب الوطنية وتخفيف القيود المفروضة على حركة صانع القرار ويهدف هذا التوجّه إلى تمكين العراق من التحرر من التبعية والاعتمادية

(١) احسان الشمري، السعودية الدولة الضامنة، صحيفة عكاظ، العدد ٢٠٥١٤، تاريخ النشر: ١٠ نيسان ٢٠٢٣، شوهد بتاريخ: ٢١ آب ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/dMAP0P.

(٢) سليم كاطع علي، "دور الدبلوماسية في تفعيل الساسة الخارجية العراقية"، *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية*، المجلد ٢٠٢١، العدد ٩، كانون الثاني، (٢٠٢١): ص ٢٩٢.

(٣) عبد الجبار أسماعيل ابراهيم، "استقطابات التحالفات الاقليمية والدولية: العراق نموذجًا"، *مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد*، العدد ١٢، (٢٠١٩): ص٣٤٩.

السياسية في قراراته ومواقفه الخارجية، وبناء سياسة أكثر استقلالية ومرونة تستند إلى المصلحة الوطنية العليا، بعيداً عن تأثيرات الضغوط والمحاور المتنافسة[١].

وقد برزت السياسة الخارجية العراقية بعد ست سنوات من القطيعة بين السعودية وإيران، كعامل حاسم في إعادة التواصل بين الجانبين؛ فمنذ نيسان ٢٠٢٢ احتضنت بغداد خمس جولات من الحوار المباشر، وهي أول محادثات رسمية بينهما منذ قطع العلاقات عام ٢٠١٦، وقد أكد وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين أن بلاده وفّرت منصة تفاوض محايدة، وسعت لترتيب لقاء بين وزيري خارجية الطرفين في بغداد، مستفيدة من علاقاتها المتوازنة مع السعودية وايران، ودعا العراق الطرفين إلى استعادة العلاقات الطبيعية وإعادة فتح السفارات، إدراكاً منه لأهمية تخفيف التوتر الإقليمي، وشملت جولات الحوار ملفات معقدة مثل الأزمة اليمنية، وأمن الخليج، والملف النووي، والأوضاع في سوريا ولبنان، إلى جانب التعاون التجاري وقضايا الحج[٢].

ورغم توقف الجولة السادسة بسبب الأزمة السياسية في العراق، أسفرت الجولتان الأخيرتان عن مذكرة تفاهم من عشر نقاط تضمنت فتح القنصليات، والتعاون الأمني والاقتصادي، وتفاهمات حول قضايا اليمن وسوريا ولبنان، وبهذا الدور، أسهمت الوساطة العراقية بشكل مباشر في تهيئة الظروف التي سبقت التوصل إلى الاتفاق السعودي–الإيراني اللاحق، ما يعكس مكانة بغداد كوسيط إقليمي فاعل[٣].

وقد أعربت كل من السعودية وإيران عن تقديرهما لجهود جمهورية العراق وسلطنة عُمان لدورهما في استضافة جولات الحوار التي عُقدت بين الجانبين خلال عامي ٢٠٢١–٢٠٢٢، وأعلنت الدول الثلاث التوصل إلى اتفاق يقضي باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وايران، بما يشمل إعادة فتح السفارات والممثليات خلال فترة لا تتجاوز الشهرين، كما نصّ الاتفاق على التزام الطرفين بمبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعلى عقد اجتماع بين وزيري خارجية البلدين لتفعيل بنود الاتفاق، وتنسيق إجراءات تبادل السفراء والمبعوثين، وبحث آليات تطوير العلاقات الثنائية بين الطرفين، كذلك اتفق الجانبان على إعادة تفعيل اتفاقية التعاون الأمني الموقّعة في ١٧ نيسان ٢٠٠١، والاتفاقية العامة للتعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة

(١) المصدر نفسه، ص ٣٤٩.
(٢) قاسم علوان سعيد وآخرون، "الأداء الاستراتيجي الإقليمي للعراق في ظل الاتفاق الإيراني-السعودي"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد خاص، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية*، أيلول، (٢٠٢٣): ص ١١٣-١١٤.
(٣) المصدر نفسه، ص ١١٤.

والشباب الموقّعة في ٢٧ أيار ١٩٩٨[١].

ثانياً – تنويع مصادر الطاقة:

سعى العراق في السنوات الأخيرة إلى تنويع مصادر استيراد الطاقة الكهربائية لتقليل اعتماده على طرف واحد، في خطوة تعكس نهج التوازن في سياسته الاقتصادية ضمن إطار علاقاته الإقليمية مع السعودية وإيران فالعراق يعمل على الربط الكهربائي مع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب استمرار استيراده للطاقة من إيران، وهو ما يجسد سياسة عملية لتوزيع المصالح وتجنب التبعية لأي محور إقليمي ويُعد مشروع الربط الكهربائي العراقي–الخليجي، المتوقع إنجازه على أرض الواقع بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، دليلاً واضحاً على هذا التوجه، إذ سيوفر للعراق كميات كبيرة من الطاقة بأسعار مناسبة، ويساهم في تحقيق توازن اقتصادي يمكن أن يُمهّد لتحقيق توازن سياسي في علاقاته بين الخليج وإيران كما أن هذه المرونة في التعاون بمجال الطاقة تمثل أحد أوجه الشراكة الاقتصادية الإقليمية، وتؤكد توجه العراق نحو تعزيز التكامل في قطاع الطاقة كمدخل للاستقرار والتنمية في المنطقة[٢].

لذا فإن التوجه العراقي نحو التوازن مع جميع القضايا العربية والاسلامية قائم وواضح، ودائماً ما ينتهج سياسة الحياد الايجابي ويقف على مسافة واحدة من الجميع دون ان يكون للعراق اي تدخل سواء في الشأن السعودي او الايراني على المستوى الرسمي.

وفقا لذلك، فقد سعى العراق الى انتهاج سياسة خارجية متوازنة، لتشكل صيغة مختلفة للتفاعلات الإقليمية والتي تستند على اساس مبدأ المشاركة السياسية الخارجية الفعالة من دون الوقوع في تخندق المحاور والتي تنعكس على مكانة العراق الاقليمية وهذا يعني تبني العراق سياسة عدم الانحياز وعدم وقوع الدولة العراقية في المجال الحيوي لأحدى الاستراتيجيات الاقليمية المندفعة الذي بالنهاية سوف يؤدي الى انتاج ازمات جديدة واستقطابات اقليمية تؤثر في المنطقة.

ونتيجةً للوضع السياسي الجديد الذي شهده العراق بعد عام 2003 وما رافقه من تحول في بنية النظام السياسي وانتقال في طبيعة السلطة، إلى جانب الأزمات والمشكلات الموروثة من العهد السابق، شهدت السياسة الخارجية العراقية سلسلة من التحولات الجوهرية

(١) وكالة الأنباء السعودية، صدور بيان ثلاثي مشترك لكل من المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الصين الشعبية، تاريخ النشر: ١٠ آذار ٢٠٢٣، شوهد بتاريخ: ٢ تشرين الأول ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://www.spa.gov.sa/w1867373.

(٢) فراس الياس، *حكومة السوداني ومسارات العلاقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي*، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣)، ص ٨.

تمثلت في إعادة صياغة أولوياتها وأدواتها بما ينسجم مع المتغيرات الداخلية والإقليمية منها[١].

ثالثًا/ المبادرة بتحقيق الاندماج الإقليمي:

شهدت السياسة الخارجية العراقية تحولاً نوعياً من مرحلة التخبّط وردود الأفعال إلى مرحلة الفعل الموجّه القائم على التخطيط والرؤية الاستراتيجية، تمهيداً لاضطلاع العراق بدور فاعل في رسم معادلات التوازن الإقليمي في المنطقة فقد سعت بغداد إلى تبني سياسة أكثر اتزاناً وواقعية تقوم على الانفتاح الاستراتيجي والتفاوض البنّاء ونبذ لغة العنف، مع الحرص على بناء شراكات متوازنة مع القوى الإقليمية والدولية بما يحقق مصالحها الوطنية[٢].

سعى العراق إلى الاندماج في محيطه الإقليمي والدولي عبر تفعيل مختلف الآليات والسياقات الدبلوماسية التي تعزز حضوره الخارجي وتعيد له مكانته الطبيعية في النظام العربي والإقليمي ومن بين أبرز تلك الأدوات برزت الدبلوماسية الرياضية التي كان لها أثر كبير في الانفتاح الإقليمي وتعزيز صورة العراق على الصعيدين العربي والدولي، خاصة بعد سنوات طويلة من العزلة والقطيعة وفي هذا الإطار، جاءت استضافة العراق لبطولة كأس الخليج العربي الخامسة والعشرين في البصرة كإنجاز نوعي للدبلوماسية الرياضية العراقية، إذ مثلت فرصة حقيقية لاستعادة مكانته الرياضية والسياسية في آن واحد، وفتحت مساراً جديداً لكسر الصورة النمطية السلبية عن البلاد وإبراز وجهها الإيجابي المستقر والمتفاعل مع محيطه كما حققت هذه الخطوة مكاسب سياسية واقتصادية ملموسة، تمثلت في تعزيز مكانة العراق الإقليمية والعربية والدولية، والمساهمة في تخفيف التوترات السياسية من خلال توطيد أواصر التعاون مع دول الجوار، إلى جانب ما رافق ذلك من تنشيط اقتصادي واستثماري، ودخول رؤوس أموال خارجية، وتعزيز الشراكات في مجالات البنية التحتية والخدمات والسياحة وهكذا، شكّلت هذه التجربة نموذجاً ناجحاً لما يمكن أن تحققه الدبلوماسية غير التقليدية في إعادة الدور الإقليمي للعراق وترسيخ حضوره كفاعل إيجابي في المنطقة [٣].

وتمثل مساعي العراق في جمع كلٍّ من ايران والسعودية على طاولة حوار واحدة خطوة متقدمة وناجحة، لم تتمكن العديد من الدول الإقليمية والدولية من تحقيقها، وقد تمكنت

(١) علي سليم كاطع، "الاداء الدبلوماسي العراقي تجاه الازمات الاقليمية: الازمة القطرية انموذجا"، *مجلة حمورابي للدراسات*، العدد ٤١، (٢٠٢٢): ص٣٤٣.
(٢) العراق والجامعة العربية، جمهورية العراق وزارة الخارجية، موقع حكومي رسمي، شوهد بتاريخ: ١ كانون الأول ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://mofa.gov.iq .
(٣) فراس عباس هاشم، *الدبلوماسية العراقية واعادة تشكيل التصورات الجيو سياسية الاقليمية حالة بطولة كأس خليجي ٢٥ في البصرة*، (بغداد: مركز رواق، ٢٠٢٣)، ص ٤٩-٥٠.

حكومة مصطفى الكاظمي من ترسيخ دور العراق كوسيط مباشر بين الجانبين، بعد أن كان دوره في المراحل السابقة يقتصر على نقل الرسائل، كما حدث في عهد حكومتي حيدر العبادي وعادل عبد المهدي، ويُظهر الأداء السياسي للكاظمي منذ توليه منصبه حرصه على دعم الانفتاح العربي للعراق، وتعزيز العلاقات مع السعودية، والسعي إلى تجنيب بغداد تداعيات الصراع السعودي–الإيراني، وقد أسهم هذا النهج في تخفيف حدّة التنافس الإقليمي داخل الساحة العراقية، مقارنةً بساحات أخرى أكثر توتراً مثل لبنان واليمن[١].

وفي هذا السياق أكد وزير الخارجية فؤاد حسين، في كلمته خلال الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز في باكو في ٥ تموز ٢٠٢٣، حرص العراق على أداء دور محوري في تحقيق التوازن الإقليمي عبر اعتماد الدبلوماسية متعددة الأطراف وتقريب وجهات النظر بين الدول المتصارعة، وشدد على أن العراق يعمل كعامل استقرار في المنطقة من خلال طرح المبادرات وبناء الجسور وتوفير منصات للحوار، كما حدث في مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، الذي أسهم في خفض التوترات وتعزيز التعاون الإقليمي، وأشار إلى أن هذا النهج يستند إلى مبادئ الحوار واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بهدف تعزيز الأمن والسلم الإقليميين، وتحويل الموارد من مسارات الصراع إلى مسارات التنمية والتكامل الاقتصادي[٢].

وعليه، فإن دبلوماسية تنويع الشركاء الخارجيين، مع الالتزام بسياسة الحياد الإيجابي في التفاعلات الإقليمية، تمثل الخيار الأمثل للسياسة الخارجية العراقية في المدى القريب والمتوسط، لما توفره من توازن في المصالح، وحماية للقرار الوطني من التأثيرات الخارجية، ولأن استقرار الإقليم يعدّ شرطًا أساساً لاستقرار العراق ذاته[٣].

وعليه، فقد سعت السياسة الخارجية العراقية دوماً إلى تقليص المسافات مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية عبر تبنّي نهج التوازن في التعامل مع مختلف القوى الفاعلة في المنطقة ويعكس هذا التوجه رغبة العراق في ترسيخ دوره كفاعل إقليمي مؤثر لا تابع، بعيداً عن التحالفات الإقليمية، والتدخل في الشون الداخلية للدول، في المقابل تدرك القوى المحيطة

(١) علي نجات، *الوساطة العراقية بين إيران والسعودية: الدوافع والعواقب*، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢)، ص ١٩.

(٢) الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية على شبكة الإنترنت، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجيَّة فؤاد حسين يلقي كلمة جُمْهُوريَّة العراق في الإجتماع الوزاريّ لدول حركة عدم الانحياز في باكو، تاريخ النشر: ٥ تموز ٢٠٢٣، شوهد بتاريخ: ١٢ تشرين الأول ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://mofa.gov.iq/astana/?p=4442.

(٣) محمد الخاقاني، "توجهات السياسة الخارجية العراقية الجديدة"، صحيفة الدستور، ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢٠.

أن العراق يمتلك القدرة على التأثير في موازين القوى الإقليمية نتيجة موقعه الجغرافي وابتعاده عن سياسة الاصطفاف ضمن المحاور المتصارعة.

وقد شهدت السياسة الخارجية العراقية تحولاً جوهرياً من نهج العزلة إلى تبني مبدأ التوازن في إدارة علاقاتها الإقليمية والدولية، بما يعكس سعياً لإعادة صياغة موقع العراق الخارجي على أساس حماية المصالح الوطنية وتجنّب الانخراط في سياسة المحاور، وقد التزم العراق بسياسة حياد نسبي تجاه التوترات الإقليمية، وعمل في بعض المحطات كوسيط عبر استضافة جولات الحوار بين إيران والسعودية، فضلاً عن اعتمادها دبلوماسية ترتكز على تنويع الشراكات وتعزيز قنوات الحوار مع دول الجوار، وبرز هذا النهج بوضوح خلال حكومة مصطفى الكاظمي التي اعتمدت برنامجاً يقوم على ثلاث ركائز: تعزيز السيادة، وترسيخ التوازن عبر الانفتاح على البيئة العربية والإسلامية، وتوسيع التعاون الدولي، وأسهم هذا التحول في تعزيز قدرة العراق على إدارة تفاعلاته الخارجية بشكل أكثر استقلالية، مما وفّر بيئة داعمة للاستقرار الداخلي(١).

لقد تبنت السياسة الخارجية العراقية نهجاً يقوم على الاعتدال والواقعية والعقلانية السياسية، الأمر الذي مكّنها من التعامل مع التطورات الإقليمية المتسارعة دون انفعال، مع الالتزام بمبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ما أتاح للعراق توسيع شبكة علاقاته وتعزيز حضوره الدبلوماسي من خلال الزيارات والقمم الإقليمية، مثل مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة وقمم الرياض وعمان، إن هذا التوجه المتوازن أسهم في تحقيق استقرار سياسي نسبي داخل العراق، وأعاد الثقة بدبلوماسيته كقوة وسيطة تسعى إلى تقريب وجهات النظر، وترسيخ التعاون الإقليمي والدولي، بما يخدم مصالحه العليا ويحافظ على أمنه الوطني واستقراره الداخلي(٢).

لقد أسهمت نجاحات العراق في القضاء على فلول "تنظيم داعش الإرهابي" وتحرير أراضيه عام ٢٠١٤ في تعزيز مكانته الإقليمية والدولية، إذ استثمر هذا الإنجاز الأمني في بناء دبلوماسية مكافحة الإرهاب التي شكّلت مدخلاً لإعادة العراق إلى المنظومة العربية واستعادة دوره الفاعل في بيئته الإقليمية، كما تمكن العراق خلال حربه ضد "تنظيم داعش الإرهابي" من تطبيق مبدأ التوازن في العلاقات الخارجية عملياً، إذ جمع بين دعم الولايات

(١) رحاب الزيادى ماري ماهر، تنويع الشراكات.. ودبلوماسية التوازن في السياسة الخارجية العراقية، المركز المصر للفكر والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر: ٣٠ آذار ٢٠٢٣، شوهد بتاريخ: ١٢ تشرين الأول ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://ecss.com.eg/33442/.

(٢) حيدر علي حسين وأمجد زين العابدين طعمة، *اتجاهات جديدة اولويات سياسة عراقية لأداء استراتيجي فاعل*، (بغداد: مطبعة السيماء، ٢٠٢٢)، ص ٣٣.

المتحدة الأمريكية وايران في معركة واحدة رغم الخلاف العميق بينهما، مما أبرز قدرته على المناورة السياسية وإدارة علاقاته الخارجية بمرونة واقعي[١].

إنّ نهج العراق القائم على تحقيق التوازن في علاقاته الخارجية أسهم في ترسيخ الثقة المتبادلة مع الأطراف الإقليمية، ولا سيما إيران والسعودية، بما ينعكس إيجاباً على استقراره السياسي الداخلي ويعزّز موقعه كعنصر أساس في معادلة الأمن الإقليمي، وقد جاء تبني العراق لدور الوساطة بين ايران والسعودية إدراكاً منها بأن احتواء الصراعات الإقليمية يمثّل المدخل الرئيس لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ويفتح في الوقت ذاته آفاقاً للتعاون الاقتصادي والتجاري، وفي ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يواجهها العراق، يدرك صانعو القرار أن تحقيق التنمية وجذب الاستثمارات مرهونان بتهيئة بيئة إقليمية مستقرة قائمة على الحوار والأمن السياسي[٢].

وعلى الصعيد الأمني تمثلت أبرز الانعكاسات الإيجابية لانتهاج العراق مبدأ التوازن في علاقاته مع السعودية وإيران في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي وتجنّب أي تصعيد عسكري بين الدولتين فقد حرصت الحكومة العراقية على اتخاذ سلسلة من الإجراءات الرامية إلى الحفاظ على الأمن المشترك من خلال التعاون مع كلٍّ من ايران والسعودية، وكذلك مع المنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة الإرهاب[٣].

وقد أسهم التعاون الأمني بين العراق والسعودية وإيران في الحد من الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الاستقرار الداخلي في الدول الثلاث، وأسهم في تعزيز الشعور بالأمن لدى السكان وتوفير بيئة أكثر استقراراً تسمح بالتركيز على برامج التنمية المستدامة واستثمار طاقات الشباب في البناء والإعمار، بدلًا من استنزافها في مواجهة الصراعات والنشاطات الإرهابية[٤].

تعدّ طبيعةُ علاقات العراق بكلٍّ من إيران والسعودية من أهم الأدوات التي يمكن توظيفها في هذا المجال؛ فالعراق يرتبط بإيران بروابط سياسية وثيقة منذ عام ٢٠٠٣، بحكم علاقة عدد كبير من القوى السياسية العراقية بإيران، وبفعل الموقف الإيراني الداعم للنظام

(١) سالي سعد وآخرون، "دبلوماسية مكافحة الإرهاب في السياسة الخراجية العراقية بعد عام ٢٠١٤"، *المجلة السياسية والدولية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع عشر، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية*، نيسان، (٢٠٢٤): ص ٢٦٦.

(٢) عمار حامد هادي الزبيدي، "جيوبوليتيك السياسة الخارجية العراقية الوساطة بين السعودية وإيران (نموذجًا)"، *مجلة الآداب، جامعة بغداد، كلية الآداب*، ملحق العدد ١٤٩، حزيران، (٢٠٢٤): ص ٣٠٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

(٤) جاسم يونس الحريري، هل ستغير مذكرة تفاهم أمني بنية العلاقات العراقية السعودية، صحيفة رأي اليوم، ٢٠ شباط ٢٠٢٣، شوهد بتاريخ ٢٣ أيلول ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/wvBAoV.

السياسي الذي نشأ بعد ذلك العام، وفي المقابل، تستند علاقة العراق بالسعودية إلى مرتكزات القومية العربية التي تجمع البلدين، وإلى المكانة السياسية العربية الوازنة للمملكة، إضافة إلى اعتبارات الجوار الجغرافي وما تفرضه من مصالح مشتركة، وتمثل هذه العوامل مجتمعةً عنصر توازن نسبي في علاقات العراق مع طرفي الوساطة، وبالتالي تشكّل الأداة الأبرز التي تمكّنه من تحمل متطلبات هذا الدور، فضلاً عن المكانة الإقليمية للعراق وعلاقاته المتوازنة نسبياً مع الولايات المتحدة والقوى الدولية الكبرى تمنحه القدرة على الاستمرار في أداء دور الوسيط، وتعزّز من فرص نجاحه في هذا المسار(١).

في ضوء ما سبق يُمكن القول أن استمرار العراق في نهج الانفتاح والتوازن من شأنه أن يُسهم في تعزيز التفاهم الداخلي بين القوى السنية والشيعية، ولا سيّما بعد الدور الوسيط الذي أدّاه العراق في جولات الحوار بين السعودية وإيران، والتي أثمرت عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فنجاح هذه الوساطات وتراجع حدّة التنافس الإقليمي ينعكسان إيجاباً على الاستقرار الداخلي العراقي من خلال تخفيف الاستقطاب الطائفي وتعزيز روح الشراكة الوطنية، أن هذا الانفتاح يفتح المجال أمام تنمية الوجهة الدينية والسياحية في العراق، لما يمتلكه من آلاف المواقع الأثرية والدينية والطبيعية، إلى جانب إمكان تحوّله إلى سلة غذائية للمنطقة إذا ما استُثمرت أراضيه الزراعية الغنية بشكل فعّال، وإضافة إلى ذلك، فإن الموقع الجغرافي المتميز للعراق يجعله حلقة وصل بين الشرق والغرب، ما يمنحه فرصة استراتيجية لتطوير مشاريع النقل والمواصلات المستقبلية، ويؤهله لأن يكون مركزاً اقتصادياً وتجارياً حيويًا، قادرًا على تحقيق التنمية الشاملة والتحول إلى دولة غنية ومتطورة.

فقد أبرم العراق مذكرة تفاهم للتعاون العلمي والتعليمي مع المملكة العربية السعودية في ١٨ نيسان ٢٠١٩، مثّلها عن الجانب السعودي وزير التعليم الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ، وعن الجانب العراقي وزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق الدكتور قصي عبد الوهاب السهيل، بهدف تبادل الخبرات الأكاديمية والعلمية وتطوير المناهج التعليمية وبرامج الابتعاث والتدريب(٢).

وقد مثّل هذا الانفتاح الثقافي والعلمي ترجمة عملية لسياسة التوازن الدبلوماسي التي ينتهجها العراق، وساهم في توطيد الثقة المتبادلة، وفتح آفاق جديدة للتعاون المستدام في

(١) سعد السعيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.
(٢) الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، وزير التعليم العالي يوقع مذكرة تعاون مشتركة مع نظيره السعودي، تاريخ النشر: ١٨ نيسان ٢٠١٩، شوهد بتاريخ: ١٣ تشرين الاول ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://٢biO.pw/u٧k.

مجالات التعليم، والثقافة، والفنون، والبحوث الأكاديمية، مما يعزز مكانة العراق كمحور للتقارب والتفاعل الحضاري في المنطقة(١).

III. المحور الثالث

العوامل المؤثرة في التوازن السياسي للعراق تجاه السعودية وإيران

إن الموقع الجيوسياسي الحساس، مقترنًا بواقع سياسي داخلي غير مستقر، يجعل من العراق ساحة اختبار دائمة لتفاعلات القوى الإقليمية، ويؤثر بصورة مباشرة في أداء سياسته الخارجية، ويُعدّ عاملاً حاسماً في مدى نجاحه أو إخفاقه في تحقيق مبدأ التوازن السياسي تجاه السعودية وإيران(٢).

ورغم ما يعاني منه العراق التحديات، إلا أنه يمتلك إمكانات كبيرة تؤهله لاستعادة دوره الإقليمي الريادي، إذا ما أحسن استثمار موارده الاقتصادية والبشرية، واستفاد من علاقاته مع جميع القوى المتناقضة لتحقيق التوازن المطلوب ويبقى مدى قدرة الحكومة العراقية على الحفاظ على الوسطية بين ايران والسعودية هو العامل الحاسم في عودة العراق إلى موقعه الطبيعي كدولة مؤثرة في بيئتها الإقليمية(٣).

أولًا/ العامل الاقتصادي

يُعد العامل الاقتصادي أحد أبرز العوامل المؤثرة في تحقيق التوازن في السياسة الخارجية العراقية، إذ يعتمد العراق بدرجة كبيرة على الثروة النفطية كمصدر رئيسي للإيرادات، بينما ما تزال القطاعات الأخرى محدودة التأثير في الناتج القومي فالنفط يمثّل الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، ويمدّ الدولة بالقدرة على تمويل أنشطتها السياسية والتنموية، كما يشكّل أداة ضغط وتأثير في العلاقات الخارجية، ولا سيّما في فترات الأزمات الإقليمية والدولية(٤).

---

(١) - خادم الحرمين الشريفين ورئيس الوزراء العراقي يشهدان توقيع على اتفاقية ومذكرات تفاهم وتعاون بين حكومتي البلدين، وكالة الانباء السعودية ، متاح على الرابط الاتي: https://www.spa.gov.sa/w١٠٨٧١٣٩

(٢) ربا صاحب عبد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٨.

(٣) مصطفى كامل الدراجي، واقع وافاق تطور العلاقات العراقية - السعودية، الحوار المتمدن، تاريخ النشر: ٢٥ ايلول ٢٠٢٠، شوهد بتاريخ: ٢٤ آب ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/AXAUBW.

(٤) ظاهر عبد الزهرة الربيعي وعبد الامير هادي بلبول العمري، "السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام ٢٠٠٣"، العدد ١، *مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الانسانية*، (٢٠١٩): ص ٩٤٨.

من هنا تتضح الجدلية بين الاقتصاد والسياسة في التجربة العراقية، إذ يشكل النفط محور العلاقة بين الداخل والخارج، ويُعدّ أحد المفاتيح الأساسية لتفسير سلوك العراق الخارجي، لأن استقرار الاقتصاد الوطني هو الأساس الذي تُبنى عليه سياسات التوازن والانفتاح والتعاون الإقليمي(١).

ثانيًا/ العامل السياسي:

تواجه السياسة الخارجية العراقية جملة من العوامل السياسية على المستوى الداخلي، والتي تعيق دور العراق الإقليمي كقوة موازنة في المنطقة، أبرزها الأزمات السياسية المستمرة منذ عام ٢٠٠٣، والصراع على السلطة، وضعف الاستقرار الأمني والمجتمعي، إضافة إلى تفشي الفساد وانحياز القرار السياسي في بعض الفترات لصالح طرف دون آخر، وغياب الاستقرار السياسي خصوصاً خلال الأعوام بين ٢٠٠٣ - ٢٠١٤(٢)، كما ساهم تعطيل بعض مواد الدستور، مثل المادة (٩) الفقرة أولًا (ج) الخاصة بتوازن القوات المسلحة ومنع تدخلها في العمل السياسي، في إضعاف الأداء المؤسسي للدولة(٣).

وسعت الحكومة العراقية منذ عام ٢٠١٧، إلى ترصين أوضاعها الداخلية وتحقيق قدر من التوازن بين مكوناتها السياسية، إدراكاً منها بأن الاستقرار الداخلي هو أساس السياسة الخارجية فكل اضطراب أمني أو سياسي يفتح الباب أمام التدخلات الخارجية ويقوّض توازن العراق الإقليمي ورغم الجهود المبذولة لتعزيز موقف العراق الخارجي، ما زال غياب الاستقرار السياسي وضعف سلطة الدولة أمام القوى الموازية يمثل تحدياً كبيراً، إذ تؤثر أي تغييرات داخل العراق في موازين القوى الإقليمية نظراً لما يمتلكه من مقومات التأثير والقدرة في محيطه العربي والإقليمي(٤).

ثالثًا/ العامل الخارجي:

يُعدّ العراق من أكثر الدول تأثراً بالتحولات الاستراتيجية الإقليمية والدولية، إذ يجد نفسه باستمرار أمام واقع إقليمي معقد تفرضه حالة الاستقطاب بين القوى الكبرى في المنطقة، ولا سيّما الصراع الإيراني–السعودي، إلى جانب الاهتمام التركي الذي يعود إلى بداية تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ومطالبات تركيا المستمرة بضم الموصل، فضلاً عن مكانة العراق

(١) المصدر نفسه، ص ٩٤٨.
(٢) محمد باقر سهيل ومرتضى أكبري الأشتر، "التحديات المستقبلية للأمن والسياسة في العراق"، *المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية*، العدد ٦٤، كانون الأول، (٢٠٢٥): ص ١٥٩.
(٣) دستور العراق الصادر عام ٢٠٠٥، الباب الأول، المادة ٩، أولًا- ج، ص ٥.
(٤) ميثاق مناحي العيسى على الحكومة العراقية ان تدرك بأن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، تاريخ النشر: ٢٧ نيسان ٢٠١٩، شوهد بتاريخ: ٢٧ آب ٢٠٢٥، متاح عل الرابط الآتي: https://2u.pw/qidatn.

في الاستراتيجية التوسعية "للكيان الصهيوني" لتنفيذ أهدافه التوسعية لاسيما مشروع "إسرائيل الكبرى"، لذا فإن هذا الاهتمام دائماً ما يلقي بضلاله على الدولة العراقية، إذ يسعى كل طرف إلى جذب العراق إلى محوره والتأثير في قراراته السياسية[١].

الخاتمة

إن العراق بحاجة إلى تبنّي دبلوماسية وقائية ومرنة تقوم على الحوار السريع ومعالجة التهديدات الأمنية والسياسية عبر القنوات الدبلوماسية، مع تعزيز قدراته الذاتية لاستعادة دوره الإقليمي فرغم التحديات القائمة، يمتلك العراق إمكانيات ومؤهلات كبيرة تؤهله لاستعادة دوره المحوري في المنطقة إذا نجح في تجاوز الأزمات الداخلية والتدخلات الخارجية، عبر انتهاج سياسة الانفتاح والحياد الإيجابي والوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف.

ومن جهة أخرى، فإن جذور التنافس (الصراع على الزعامة المذهبية والنفوذ الإقليمي) لا تزال قائمة بصورة واضحة في سياسات البلدين، إن مستقبل هذه العلاقة يعتمد على مدى قدرة السعودية وايران على الحفاظ على التوازن بين تعميق المصالح المشتركة واستيعاب المخاوف الاستراتيجية لكل منهما، فإذا نجح التحوّل الدبلوماسي الحالي في تكريس ثقافة حوار إقليمي واعٍ، فقد تتراجع حدّة التنافس بفعل الاعتبارات العملية، وإلا، فستبقى المنطقة مسرحاً لصراع نفوذ طويل الأمد.

نتائج البحث

توصل البحث إلى عدة نتائج، أهمها:

١- إن تنامي الدور العراقي كوسيط استراتيجي يعود إلى موقعه الجيوسياسي وتشابك مصالحه الأمنية والاقتصادية مع إيران والسعودية، فضلاً عن سعيه لتحييد الصراع الإقليمي عن الداخل العراقي.
٢- وظّف العراق أدوات دبلوماسية مرنة، أبرزها الوساطة واستضافة الحوارات، ما أسهم في فتح قنوات تواصل فاعلة وتقليل حدّة التوتر بين الطرفين.
٣- تستند فاعلية الدور العراقي إلى الدبلوماسية التوافقية وبناء الثقة، أكثر من اعتمادها على أدوات الضغط التقليدية.
٤- إن نجاح الوساطة العراقية يبقى مرتبطاً بعوامل داخلية وإقليمية ودولية، وفي مقدمتها استقرار العراق وتوازنات القوى الإقليمية.
٥- إن استدامة الدور العراقي تتطلب مأسسة الجهد الدبلوماسي وتعزيز استقلالية القرار الخارجي لضمان تحقيق توازن إقليمي طويل الأمد.

(١) ربا صاحب عبد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤.

قائمة المصادر

اولًا: الكتب:

١. أمجد حامد جمعة، *العراق وافاق علاقاته الاقليمية* ، بغداد: مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث، ٢٠١٨.

٢. جاسم يونس حريري، *قراءة في التحديات تجاه العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد عام ٢٠١٨* ، ٢٠٢٠.

٣. حيدر علي حسين وأمجد زين العابدين طعمة، *اتجاهات جديدة أولويات سياسة عراقية لأداء استراتيجي فاعل*، بغداد: مطبعة السيماء، ٢٠٢٢.

٤. سعد السعيدي، *نحو نجاح الوساطة بين إيران والسعودية، ما الذي تريده بغداد من الرياض وطهران*، ورشة تنفيذية، مركز البيان للدراسات، بغداد، ٢٠٢٣.

٥. سليمان أعراج، *السياسة الخارجية من منظور التنمية، جامعة الجزائر ٠٣* ، الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، ٢٠٠٩.

٦. علي زياد العلي، *منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الأزمة الخليجية: نحو دور مرتقب وتوازن إقليمي جديد، في كتاب مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج عقدة الجيوبوليتيك والتنافس الاقليمي*، بيروت: مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٨.

٧. علي نجات، *الوساطة العراقية بين إيران والسعودية: الدوافع والعواقب*، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢.

٨. علي نجات، *الوساطة العراقية بين إيران والسعودية الدوافع والعواقب*، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢.

٩. عمار سعدون سلمان البدري، *دور الدبلوماسية العراقية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية بعد عام ٢٠١٦* ، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٤.

١٠. فراس الياس، *حكومة السوداني ومسارات العلاقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي*، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣.

١١. فراس عباس هاشم، *الدبلوماسية العراقية واعادة تشكيل التصورات الجيو سياسية الاقليمية حالة بطولة كأس خليجي ٢٥ في البصرة*، بغداد: مركز رواق، ٢٠٢٣.

١٢. لويد جنسن، *تفسير السياسة الخارجية*، (ترجمة: محمد أحمد مفتي ومحمد السيد سليم)، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٨٩.

١٣. محمد الخاقاني، *توجهات السياسة الخارجية العراقية الجديدة*، صحيفة الدستور، ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢٠.

١٤. هاري هـ إستبانيان ونعام ريدان، *خارطة طريق استراتيجية نحو تحويل الطاقة في العراق*، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢.

ثانيًا: المجلات العلمية:

١-بشار فتحي جاسم العكيدي، التطورات المعاصرة في العالقات العراقية السعودية ٢٠١٤-٢٠١٨، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد ٣، العدد ٣٨، جامعة واسط، كلية الآداب، تموز ٢٠٢٠، ص ٣٢٤.

٢-جاسم يونس حريري، *قراءة في التحديات تجاه العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد عام ٢٠١٨*، (٢٠٢٠)، ص٨٩ – ٩٠.

٣-حيدر علي حسين، "بين التوازن والتكييف الاستراتيجي - رؤية في أنماط السلوك السياسي العراقي الخارجي"، *مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد*، المجلد ١١، العدد ٤١، (٢٠٢٢): ص٢٤١.

٤-ربا صاحب عبد، "مكانة العراق الاستراتيجية وأثرها في توازنات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط"، *مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف*، العدد ٦، أيلول، (٢٠٢١): ص ٣١٥.

٥-سالي سعد وآخرون، "دبلوماسية مكافحة الإرهاب في السياسة الخراجية العراقية بعد عام ٢٠١٤"، *المجلة السياسية والدولية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع عشر، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية*، نيسان، (٢٠٢٤): ص ٢٦٦.

٦-سليم كاطع علي، "دور الدبلوماسية في تفعيل الساسة الخارجية العراقية"، *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية*، المجلد ٢٠٢١، العدد ٩، كانون الثاني، (٢٠٢١): ص ٢٩٢.

٧-سيف حمزة لفتة، "متغيرات السياسة الخارجية العراقية وتأثيرها على البيئة الداخلية"، *مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية*، العدد ٩٩، (٢٠٢٤): ص٨٣١.

٨- ظاهر عبد الزهرة الربيعي وعبد الامير هادي بلبول العمري، "السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام ٢٠٠٣"، العدد ١، *مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الانسانية*، (٢٠١٩): ص ٩٤٨.

٩- عبد الجبار أسماعيل ابراهيم، "استقطابات التحالفات الاقليمية والدولية: العراق نموذجًا"، *مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد*، العدد ١٢، (٢٠١٩): ص٣٤٩.

١٠- علي سليم كاطع، "الاداء الدبلوماسي العراقي تجاه الازمات الاقليمية: الازمة القطرية انموذجا"، *مجلة حمورابي للدراسات*، العدد ٤١، (٢٠٢٢): ص٣٤٣.

١١- عمار حامد هادي الزبيدي، "جيوبوليتيك السياسة الخارجية العراقية الوساطة بين السعودية وإيران (نموذجًا)"، *مجلة الآداب، جامعة بغداد، كلية الآداب*، ملحق العدد ١٤٩، حزيران، (٢٠٢٤): ص ٣٠٣.

١٢- فراس عباس هاشم و محمد كريم الخاقاني، "ديناميكية الأداء في السياسة الخارجية العراقية بين فرص التعاون والتدافع الجيوبوليتيكي"، *مجلة المعهد*، العدد ٦، (٢٠٢١): ص٣٢٩.

١٣- قاسم علوان سعيد وآخرون، "الأداء الاستراتيجي الإقليمي للعراق في ظل الاتفاق الإيراني-السعودي"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد خاص، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية*، أيلول، (٢٠٢٣): ص ١١٣-١١٤.

١٤- محمد باقر سهيل ومرتضى أكبري الأشتر، "التحديات المستقبلية للأمن والسياسة في العراق"، *المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية*، العدد ٦٤، كانون الأول، (٢٠٢٥): ص ١٥٩.

١٥- ميثاق خير الله جلود منصور القره غولي، "السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق ٢٠١٥-٢٠١٩: مرحلة انفتاح وتنافس إقليمي"، *مجلة الخليج العربي جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي*، المجلد ٤٩، العدد ٣، (٢٠٢١): ص١٠.

ثالثاً: المصادر باللغة الإنجليزية

1. Renad Mansour, " Saudi Arabia's New Approach in Iraq", center for Strategic and International Studies (CSIS), Analysis Paper, November٢٠١٨.

رابعاً: المصادر الإلكترونية

١. احسان الشمري، السعودية الدولة الضامنة، صحيفة عكاظ، العدد ٢٠٥١٤، تاريخ النشر: ١٠ نيسان ٢٠٢٣، شوهد بتاريخ: ٢١ آب ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/dMAP0P.

٢. الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، وزير التعليم العالي يوقع مذكرة تعاون مشتركة مع نظيره السعودي، تاريخ النشر: ١٨ نيسان ٢٠١٩، شوهد بتاريخ: ١٣ تشرين الاول ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://k٧u.pw/biO٢.

٣. جاسم يونس الحريري، هل ستغير مذكرة تفاهم أمني بنية العلاقات العراقية السعودية، صحيفة رأي اليوم، ٢٠ شباط ٢٠٢٣، شوهد بتاريخ ٢٣ أيلول ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/wvBAoV.

٤. خادم الحرمين الشريفين ورئيس الوزراء العراقي يشهدان توقيع على اتفاقية ومذكرات تفاهم وتعاون بين حكومتي البلدين، وكالة الانباء السعودية ، متاح على الرابط الاتي: https://www.spa.gov.sa/w١٠٨٧١٣٩

٥. رحاب الزيادى ماري ماهر، تنويع الشراكات.. ودبلوماسية التوازن في السياسة الخارجية العراقية، المركز المصر للفكر والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر: ٣٠ آذار ٢٠٢٣، شوهد بتاريخ: ١٢ تشرين الأول ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://ecss.com.eg/33442/.

٦. شبكة الأناضول، إبراهيم صالح، هل ينجح العراق في إنهاء قطيعة السعودية وإيران؟، تاريخ النشر: ٧ تموز ٢٠٢١، شوهد بتاريخ: ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://www.aa.com.tr/ar.

٧. العراق والجامعة العربية، جمهورية العراق وزارة الخارجية، موقع حكومي رسمي، شوهد بتاريخ: ١ كانون الأول ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://mofa.gov.iq .

٨. فريدريك ويري وكريم سجادبور، توازن بعيد المنال: أميركا وإيران والمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط المتغيّر، ٢٠١٤، شوهد بتاريخ: ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://carnegieendowment.org.

٩. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الحلبوسي في السعودية لإعادة التوازن لعلاقات العراق الإقليمية، ٢٠١٨ ،شوهد بتاريخ: ١٧ تشرين الثاني ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://rawabetcenter.com/archives./

١٠. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق يسعى لعلاقات متوازنة بين إيران والسعودية الانعكاسات الاقتصادية، ٢٠٢٣، متاح على الرابط الآتي: https://rawabetcenter.com/

١١. مصطفى كامل الدراجي، واقع وافاق تطور العلاقات العراقية - السعودية، الحوار المتمدن، تاريخ النشر: ٢٥ ايلول ٢٠٢٠، شوهد بتاريخ: ٢٤ آب ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/AXAUBW.
١٢. موقع الجزيرة الإخباري، العراق: نواصل استيراد الكهرباء من إيران، تاريخ النشر: ٥ آذار ٢٠١٩، شوهد بتاريخ: ٢ تشرين الأول ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/m5Uj5p.
١٣. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية على شبكة الإنترنت، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجيَّة فؤاد حسين يلقي كلمة جُمْهُوريَّة العراق في الإجتماع الوزاريّ لدول حركة عدم الانحياز في باكو، تاريخ النشر: ٥ تموز ٢٠٢٣، شوهد بتاريخ: ١٢ تشرين الأول ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://mofa.gov.iq/astana/?p=4442.
١٤. موقع العالم الجديد، هل يتأثر العراق بتعثر المفاوضات بين السعودية وإيران؟، تاريخ النشر: ١٦ آذار ٢٠٢٢، شوهد بتاريخ: ١٨ تشرين الثاني ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/٨١٠١.
١٥. موقع العربية، السعودية: ١.٥ مليار دولار لإعمار العراق وتمويل وارداته، تاريخ النشر: ٤ شباط ٢٠١٨، شوهد بتاريخ: ٢٥ آب ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/qcHLLe.
١٦. ميثاق مناحي العيسى على الحكومة العراقية ان تدرك بأن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، تاريخ النشر: ٢٧ نيسان ٢٠١٩، شوهد بتاريخ: ٢٧ آب ٢٠٢٥، متاح عل الرابط الآتي: https://2u.pw/qidatn.
١٧. وكالة الأنباء السعودية، صدور بيان ثلاثي مشترك لكل من المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الصين الشعبية، تاريخ النشر: ١٠ آذار ٢٠٢٣، شوهد بتاريخ: ٢ تشرين الأول ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://www.spa.gov.sa/w1867373.